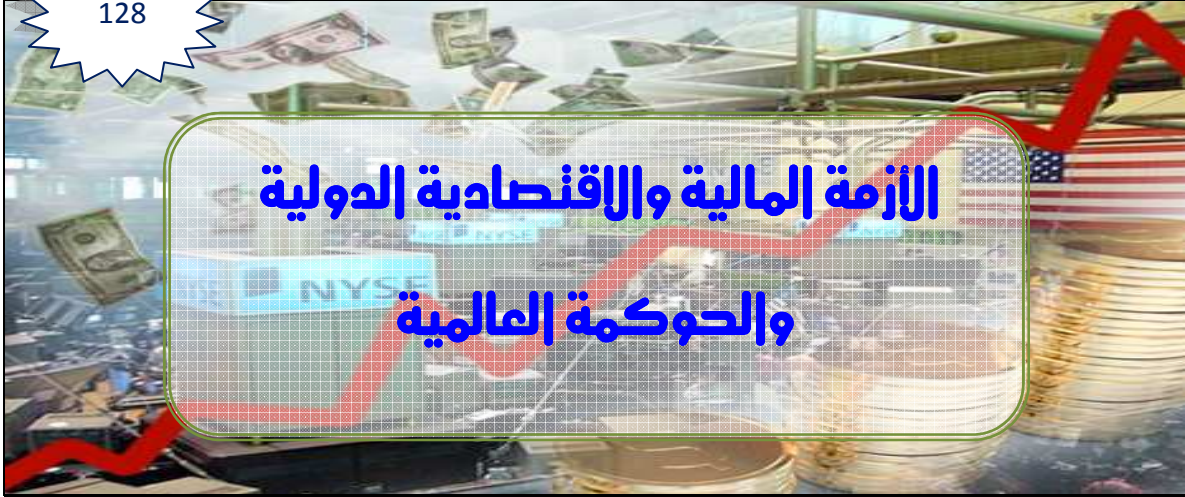


بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حول

128



الازمة المالية والاقتصادية الدولية والدوكمة العالمية

أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

الازمة المالية العالمية ونداء عيانها على بعض مؤشرات الاقتصاد
الجزائري

من إعداد الباحث

أ. فالي نبيلة
كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف

أ.د. عماري عمار،
كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف

الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري

ملخص: تعالج هذه المداخلة الأسباب المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية العالمية التي اجتاحت معظم اقتصاديات العالم خلال السنوات الأخيرة، كما تقف على مجموعة أثارها وانعكاساتها المختلفة على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري - النمو الاقتصادي، التضخم، إيرادات الحكومة، السيولة النقدية، التجارة الخارجية، الاستثمار، الاحتياطات النقدية.

مقدمة:

يشهد العالم منذ سنوات وحتى الوقت الراهن أزمة مالية حادة، ظهرت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008، ومن المتوقع أن تمتد لثلاث سنوات أو أكثر ويتوقع ان تتقلب إلى أزمة اقتصادية قد تكون أثارها حادة وخطيرة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول، ذلك ان عدوى هذه الأزمة المالية التي نشأت وتطورت في أقوى مراكز الاقتصاد العالمي - الولايات المتحدة الأمريكية - قائدة قاطرة النظام الليبرالي، أو اقتصاد السوق، انتشرت وامتدت لتشمل الدول النامية والمتقدمة على درجات مختلفة وهذا كنتيجة للعلاقات المالية والاقتصادية المتشابكة بين دول العالم في ظل الاندماجات والتكتلات التي يشهدها عصرنا الحاضر.

لقد انتقلت الأزمة المالية في الثلاثي الأخير لسنة 2008 و انتشرت في أوروبا و اليابان وبقية دول العالم، و عرفت هذه الدول نفس الظواهر التي عرفها الاقتصاد الأميركي. فما هي مختلف الآثار التي نتجت من هذه الأزمة؟

تبدو تداعيات الأزمة المالية واضحة جلية من خلال مظاهرها سواء المالية النقدية أو الاقتصادية. و لعلّ من أهم أثارها التي تسارعت ملامحها بالبروز هي انعكاساتها الاقتصادية على مستوى النمو، الإيرادات الحكومية، الاستثمار، ميزان المدفوعات، احتياطي الصرف، وغيرها من المؤشرات الكلية التي تعكس مدى ديناميكية هذا الاقتصاد او ذلك.

لقد تعالت الأصوات واختلفت الكتابات هنا وهناك وتناقضت الأحكام بشأن أثار وتداعيات هذه الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري. فهناك من المتفائلين من يقلل من شأن هذه الأزمة ويدحض كل المخاوف التي ترتفع في كثير من المحافل بشأن هذه الأزمة، وأن الجزائر غير معنية بالأزمة المالية العالمية، ولا بآثارها الاقتصادية ولا المالية نظرا للوضع الاقتصادي وخاصة المالي المريح الذي تعيشه الجزائر. في المقابل، هناك من الأصوات المشائمة التي تتذر وتحذر من كارثة اقتصادية و إعصار مدو قد يطال كل مناحي الحياة الاقتصادية في الجزائر .

انطلاقا من هنا، فان إشكالية مداخلتنا تتمحور حول سؤال رئيسي مفاده: ما هي أثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري؟ للإجابة على هذا السؤال فان مداخلتنا ستتطرق إلى النقاط التالية:

أولا: مفهوم الأزمة المالية.

ثانيا: أسباب الأزمة المالية الحالية

ثالثا: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

أولا: مفهوم الأزمة المالية.

الأزمة بمعناها العام هي خلل نتيجة لأوضاع غير مستقرة، يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالبا ما تكون بفعل الإنسان. أما الأزمة الاقتصادية فيقصد بها ،

تعرف الأزمات الاقتصادية Economic Crises بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في احد الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك).

ويستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية Cycle بدلا من كلمة Crises التي تدل على الأزمة. يمثل الفرق بين الاصطلاحين، إن الأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة Cycle على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني ذلك أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي وتمثل احد مظاهره الطبيعية¹.
أما الأزمة المالية فيقصد بها،

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.

إنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي.

فالأزمة المالية هي " انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار " فقاعة سعرية" مثلا، و الفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية."²

أما أزمة الأسواق المالية فيقصد بها ذلك التدهور الحاد الذي يحدث في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، و التي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم لأهم الشركات الصناعية في السوق، وما لها من آثار سلبية على قطاع الإنتاج و العمالة و ما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.³

تحدث الأزمة المالية عندما تصل بعض البنوك الكبرى لوضعية عدم كفاية موجوداتها لتغطية مطالبها (الأصول لا تكفي لتغطية الخصوم) تكون في حاجة إلى السيولة لتغطية ودائع عملائها والقيام بدورها المعتاد في تمويل الاقتصاد. عموما تقوم المؤسسات المالية بإقراض بعضها البعض ولكن في حالة فقدان الثقة فإنها تتوقف عن هذه الممارسات خشية عدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم.

1- أن وقوع مشاكل مالية ينتج عنها مشاكل اقتصادية في الاقتصاد الحقيقي أي الركود وهبوط الإنتاج والبطالة ليس أمراً جديداً. إن السبب في كل هذه الأزمات واحد.. هو الدين Debt المبالغ فيه والذي لا يبرره النشاط الحقيقي وإنما يسنده نشاط المضاربة وهو مرتبط ومساعد على نمو الدين نفسه.

2- إن التدخل لإصلاح الأوضاع من قبل حكومات أو حكومة العالم كان دائماً هو رد الفعل الأساسي عن طريق إعطاء جرعات مالية إضافية أو جرعات تنظيمية.

ما يمكن استخلاصه فيما يخص أزمات النظام الرأسمالي هو أن الرأسمالية في الوقت الحاضر أصبحت تتمتع بقدرة كبيرة على مواجهة أزماتها الدورية، إذ تنسم الأزمات الأخيرة بسمتين أساسيتين مقارنات بالعقود السابقة - إنها أزمات اقل حدة، وإنها اقصر أمدا مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية⁴.

ثانياً: أسباب الأزمة المالية الحالية

لقد عرف النظام الرأسمالي عدة أزمات مالية طيلة القرن 19 وبداية القرن 20 إلى غاية 1929، كانت كلها ناتجة عن تناقضات الرأسمالية التنافسية قبل أن يمر الاقتصاد العالمي بفترة الازدهار التي امتدت من 1936 إلى مطلع السبعينيات، وهي الفترة المعروفة في الأدبيات الاقتصادية بـ "ثلاثينيات الرفاه" (Les trente glorieuses). ومع بداية تسعينيات القرن الماضي شهد النظام الرأسمالي عدة أزمات مالية مست مجموعة من دول الجنوب بالأساس: المكسيك (1994-1995)، الأزمة المالية الآسيوية (1997-1998) التي انطلقت من تايلاند وامتدت إلى كل الدول الآسيوية ثم إلى أمريكا وأوروبا وكادت أن تعصف بالاقتصاد العالمي، روسيا (1998)، البرازيل (1999)، تركيا (2000)، الأرجنتين (2001-2002)، البرازيل من جديد (2002) وصولاً إلى الأزمة المالية الراهنة التي بدأت جذورها مع بداية القرن الحالي وتجلت بكل وضوح نهاية سنة 2008.

لقد تجلت آثار الأزمة المالية العالمية لحالية التي ضربت الاقتصاد العالمي بشكل واضح صيف 2007 بتحطم منظومة القروض العقارية عظيمة المخاطر وهي ديون ذات فائدة عالية للمستثمرين موجهة إلى الفئات والعائلات المتوسطة والفقيرة لاقتناء مساكن بفوائد متصاعدة بدأت من 2 و3 % ثم وصلت إلى 16 % وأكثر، لكن في ظل التداين المفرط لهذه العائلات (تطور التداين من 103 % من مداخيل العائلة سنة 2005 إلى 140 % سنة 2007) وعدم قدرتها على تسديد الديون انهارت كامل المنظومة بدءاً بـ "مؤسسات إعادة تمويل الديون" إلى شركات التأمين ثم البنوك ومن بينها أكبر بنك بأمريكا "ليمان بروذرز" وعمره 164 سنة ويشغل 25 ألف موظف.

إن الأزمة المالية العالمية الراهنة ليست وليدة اللحظة بل مرت بالعديد من المراحل منذ اندلاعها في أمريكا وانتقالها إلى أوروبا ثم إلى دول العالم الثالث. والسؤال المطروح هو، ما هي المراحل التي مرت بها وأهم الأسباب التي أدت إلى تفاقمه^v

1. مقدمات هذه الأزمة ابتدأت بالارتفاع غير المبرر في أسعار النفط بوصولها إلى أرقام قياسية حوالى (147) دولار للبرميل وبلوغ سعر اليورو حاجز (1.6) دولار لكل يورو.
 2. نقص السيولة لدى المصارف وضعف ملاءتها واحتياجها لتمويل خارجي.
 3. فقدان الثقة بين المؤسسات المالية وتراجع أسواق رأس المال والبورصات.
 4. انخفاض الاستثمارات وزيادة معدل البطالة.
- ارتفاع حالات التخلف عن السداد (2001-2006) وارتفاع حالات الحجز على الرهونات العقارية (2007-2008).
5. تأثر الجانب العيني في الاقتصاد وتراجع مؤشرات المستهلكين.
 6. ارتفاع أسعار الذهب والحديد والأسمنت بشكل غير طبيعي وغير مسبوق.
 7. الارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية حول العالم.
 8. تذبذب في أسعار العملات والفوائد وتضخيم الأرباح لدى المصارف نتيجة تقييم المحافظ.
 10. إهمال المصارف والمؤسسات المالية الحوكمة الرشيدة للسيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال.

كما أدى تعقد النشاط المالي والاقتصادي إلى بروز الشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى والتي تلعب دور الوسيط بين المستثمر والسوق.

من هنا تظهر حقيقة هذه الأزمة باعتبارها أزمة "مالية" بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل عما يحدث في الاقتصاد العيني^{vi}.

إن السبب المباشر الذي فجر الأزمة هو التعثر الكبير الذي شهده سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة بسبب عجز الكثير من المقترضين عن سداد ما عليهم من ديون مع ما رافق ذلك من انخفاض في قيمة العقارات الذي هو محل تلك الديون. وعموماً يرجع الكثيرين سبب الأزمات المالية بشكل عام إلى

طبيعة النظام الرأسمالي وآليات عمله، ويمكن حصر أهم الآراء المفسرة لأسباب الأزمة فيما يلي:
هناك من يعتقد بان الأزمة المالية الراهنة هي نتيجة^{vii}:

- (1) خروج المصارف التجارية عن حدود نشاطاتها التقليدية كوسيط مالي بين وحدات الفائض ووحدات العجز، لتتحول إلى مستثمر صافي وإلى مؤسسات مضاربة بالأوراق المالية وممولة لصفقات تجارية فعلية وغير ذلك من نشاطات دون ضمانات فعلية لتتحول من متاجر بالأموال إلى متاجر بالسلع والأصول
 - (2) من النتائج الكارثية للفقاعة التكنولوجية عام 2000 وأحداث أيلول سبتمبر 2001 قيام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة إلى 1 بالمائة وإبقائها كذلك حتى 2004، الأمر الذي سمح للفقاعة العقارية بالنمو في الولايات المتحدة الأمريكية. مثل هذا الفقاعة كان يمكن ملاحظتها في دول صناعية أخرى وبشكل خاص المملكة المتحدة واسبانيا واستراليا.
 - (3) رغم وجود رقابة من قبل البنوك المركزية على البنوك التجارية إلا أن ذلك لم يحل دون لجوء بعضها و العديد من المؤسسات الاقراضية الأخرى إلى نشاطات غير منضبطة و خروجها عن قواعد العمل الاستثماري السليم في الأسواق المالية من خلال التوسع المفرط في الإقراض دون ضمانات بحثا عن الأرباح دون النظر إلى النتائج.
- و لقد برز عامل آخر يكمن خلف هذا التوسع و هو ان النظام المالي في الدول الصناعية بدأ باستخدام أداة جديدة مضافة إلى أدوات سوق المال هي المشتقات المالية حيث من خلالها يمكن توليد موجات متتالية من الأصول المالية المستندة إلى أصل واحد و هي في الحقيقة معاملات ورقية وهمية لا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع و الخدمات و تنهار مع أول بوادر أزمة مالية.
- إن التوسع المفرط في الأصول المالية و بشكل منفصل عن الأصول الحقيقية و الانفعالات و التهور و عدم الالتزام بالقواعد الأساسية للسوق المالي و المتمثلة في عدم تحمل مخاطر متزايدة و الحافطة على الموارد المالية الكافية للوفاء بطلبات المدعين و عدم تقديم تسهيلات استثمارية دون توفر معلومات كافية و دقيقة و توقيتات سليمة لدى المستثمر عن فرص الاستثمار المستهدفة و كذلك التوسع المفرط في منح القروض السكنية لإعداد متزايدة من ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة، أفضى إلى توليد جذور أزمة كامنة في النظام المالي الدولي عصفت بالأسواق المالية العالمية.
- (4) ترافق تحرير أسواق الائتمان العقاري مع ضعف القيود على أسعار الفائدة مما أدى إلى زيادة الطلب على القروض العقارية و من ثم ارتفاع أسعار العقارات الأمر الذي جعل الاستثمار فيها هو الأفضل.
 - (5) إن زيادة الطلب على العقارات دفع إلى زيادة القروض الأخرى عالية الخطورة ومع لجوء الاحتياطي الفدرالي إلى رفع سعر الفائدة تزايدت كلفة تلك القروض حتى أصبح من الصعب على الكثيرين تسديدها فامتنعوا عن السداد مما دفع بأسعار العقارات تلك إلى الانهيار ومعها انهارت مؤسسات مالية كثيرة عبر العالم كان لها علاقة مع تلك القروض كشركات الاستثمار الدولية التي اشترتها وشركات التامين والمصاريف المانحة لها كل ذلك بعيدا عن رقابة وتأثير البنوك المركزية التي حاولت التدخل ولكن الأوان كان قد فات.
 - (6) الإفراط في استخدام الأدوات المالية المستحدثة - المشتقات المالية - حيث قامت البنوك والمؤسسات الاستثمارية في محاولة للتخلص من القروض الرديئة بتحويلها إلى سندات وتسويقها إلى مؤسسات مالية أخرى بعروض وعوائد مغرية وقامت هذه الأخيرة أيضا ببيع تلك السندات إلى بنوك وشركات استثمارية أخرى وهكذا توالى عمليات البيع تلك أدى إلى تشابك أعمال تلك المؤسسات بحيث أن أي وهن أو تعثر يصيب إحداها سوف ينتقل إلى المؤسسات

الأخرى.

(7) إن واحدة من السمات المعروفة لرأس المال هي الحذر الشديد و الهروب من مواقع الخطر ففي حال تعرض إحدى مؤسسات هذا القطاع إلى الانهيار يذب الذعر في أوساط المودعين أو حملة الأسهم فيلجئون إلى التخلص من أسهمهم أو سحب إيداعاتهم حتى و إن كانت مؤسساتهم سليمة الموقف الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إفلاس تلك المؤسسات يضاف إلى ذلك انه وفي السنوات التي سبقت الأزمة كما تمت الإشارة إليه في النقطة السابقة تشابكت أعمال المؤسسات المالية و مصالحها من خلال تسنيد القروض و بيعها لبعضها الأمر الذي يؤدي إلى انهيار إحداها يقود إلى انهيار المؤسسات الأخرى.

(8) المضاربات المحمومة التي تصاعدت بلا ضوابط في الأسواق المالية و في وول ستريت بشكل خاص أدت إلى اهتزاز الثقة بالأسواق تلك و بالاقتصاد الأمريكي عموما الأمر الذي دفع احد الاقتصاديين للقول، لقد تسبب أباطرة وول ستريت في تلوين الاقتصاد بقروض الرهن العقاري الفاسدة و عليهم أن يتحملوا تكاليف التنظيف.
ولقد أثبتت الأزمة المالية عددًا من الحقائق منها^{viii}:

أ- عدم التخصص لدى تلك الشركات والمؤسسات؛ فعلى العكس مما تقوم عليه الرأسمالية من التخصص وتقسيم العمل وفي محاولة لتوظيف السوق لخدمة الأغراض الربحية والمحاسبية لتلك المؤسسات، تحولت، بما فيها البنوك إلى أداء كافة الأعمال المالية من مضاربة واستثمار وإقراض وبيع وشراء، ولقد أدى ذلك إلى تشابك وتعدد أنشطتها بما يؤدي إلى ضعف إمكانيات الرقابة الفعالة عليها وغياب الحوكمة وما يرتبط بها من شفافية وإفصاح؛

ب - وفي مقابل هذا الاتجاه غير المنضبط ولاحتواء الأزمات المتكررة للنظام الرأسمالي، كان لا بد للدول من التدخل -في أعقاب كل أزمة- لإنشاء أجهزة رقابية تحقق نوعًا من التوازن مع هذا الجموح المدمر، ففي المملكة المتحدة، هناك مجلس الإقرارات المالية Financial Reporting Council (FRC)؛

ج - غياب الشفافية وضعف الحوكمة والفساد المالي والإداري. في الوقت الذي سمح فيه السوق الرأسمالي لتلك الشركات والمؤسسات بالنمو السريع والتوسع بصورة لم يسبق لها مثيل؛ فإن الضوابط المركزية والقيود الفيدرالية لم تكن ذات فاعلية في الرقابة والتأكد من تطبيق قواعد الحوكمة والشفافية والإفصاح؛

د - التحول إلى الشركات والمؤسسات الكبرى وتعدد النشاط الخدمي والمالي والاقتصادي. لعل من أخطر انعكاسات الأزمة المالية الحالية أنها قضت على مقولة "النموذج" التي فرضتها الدول الرأسمالية على العالم، سواءً كان هذا النموذج في نمط الحياة المرفه أو في نظام الاقتصاد الرأسمالي الحر، أو في الحرية المطلقة في كل شيء. فالقوة الاقتصادية الكلية للدول الغربية تتراجع، فلم تعد تملك سوى ربع ثروة العالم بعد أن كان لها النصف قبل عقود، كما صعدت قوى ونماذج اقتصادية أخرى في العالم تنافس النموذج الغربي المتهوي والمكسور.

أخيرا يمكن القول بان الأزمة الحالية، هي أزمة منظومة فكرية تدعى الرأسمالية، وتآزم مرجعية إيديولوجية تسمى الليبرالية، بكل تموجاتها ومستوياتها، سيما المتطرفة منها، التي تقدس السوق، تمجد أطروحة العرض والطلب، تنتقز من أي دور للدولة، وتؤمن بقوة، بجذوى ونجاعة المبادرة الخاصة، والتنافسية في أقصى أشكالها

هي انعكاس لتآزم الطروحات والسياسات الاقتصادية، التي دفعت بالعولمة إلى أقصى مدى لها، من بين ظهرياني الاقتصاديات الوطنية، كما فيما بين البلدان سيما المتقدم منها، فبات الكل بظل العولمة والانفتاح، وتراجع القيود الجمركية والحدود الجغرافية، بات الكل مع الكل ضد الكل، وباتت الشركات

المتعددة الجنسيات تصوغ الخيارات، بما فيها الخيارات السياسية، تصوغها وفق مصالحها الذاتية الصرفة.

ثالثا: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

توقع المدير العام المساعد لصندوق النقد الدولي جون ليسكي تراجع الاقتصاد العالمي بما فيه الاقتصاديات النامية، وأنه سيستمر هذا التراجع إلى غاية نهاية 2010 وحتى بداية 2011. إذ أن نسب النمو العالمي المحقق لحد الآن لسنة 2009 والمقدرة بـ 0.5 ستسجل قيما سالبة مع استمرار الأزمة خلال هذه السنة والسنة المقبلة أيضا. هذا الوضع سيسري على الدول الصاعدة بما فيها الجزائر التي تركز على صادرات النفط والغاز. هذه المواد التي عرفت تراجعا كبيرا حيث بلغ متوسط سعر النفط الجزائري حوالي 43 دولار للبرميل خلال الثلاثي الأول من عام 2009 وهو أدنى مستوى يبلغه سعر النفط الجزائري ويقترّب من المتوسط المسجل لتحقيق توازن الميزانية العمومية.

إن هذا المستوى سيؤدي إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري، حيث يلاحظ تراجع الصادرات مقابل نمو الواردات بنسبة 10 بالمائة وهو ما سيؤدي إلى تقليص نسبة تغطية الصادرات بالواردات. كما أنه سيؤدي إلى تراجع محسوس للعائدات في وقت ستظل قيمة النفقات مرتفعة سواء بالنسبة لميزانية التسيير أو التجهيز.

إن طبيعة الاقتصاد الجزائري تجعله أقل تضررا من الأزمة المالية العالمية مقارنة بالاقتصاديات الأخرى، إذ أن العلاقات الاقتصادية المالية على المستوى الداخلي لا تزال بدائية، وأن الكثير من التعاقدات و التعاملات لا تعتمد على السيولة النقدية المصرفية بل في الواقع إن المصارف تتمتع بسيولة عالية، وأن نسبة قليلة من المواطنين تلجئ للمصاريف لاستكمال عملية شراء العقارات، إضافة إلى غياب سوق مالي فعال محرك للأنشطة الاقتصادية ووسيلة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي. كما إن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي يتم تمويله من موازنة الدولة. وبينما الأثر الكامل للأزمة العالمية لا يزال لم يتجلى بعد في اعتقادنا ومع ذلك يتأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية من خلال الجوانب التالية:

1- **النمو الاقتصادي:** رغم التطور الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة خلال السنوات الأخيرة مع بداية القرن الحالي فإنه يتوقع بالنسبة للجزائر تراجع الصادرات النفطية وانخفاض عائداتها بسبب اثرين، الأول يخص الأسعار التي استمرت في الانخفاض بعد أن قاربت حدود 150 دولار للبرميل، والثاني يتعلق بمستوى إنتاج النفط الجزائري المقدر بـ 1.26 مليون برميل بعد أن وصل إلى 1.42 مليون برميل يوميا، ويرتقب أن ينخفض الإنتاج الجزائري من النفط لأكثر من ذلك تطبيقا لقرارات منظمة الاوبك، نتيجة الأوضاع في الاقتصاد العالمي خاصة الأمريكي والأوروبي خلال 2009، الذين يرتبط بهما الاقتصاد الجزائري بعلاقات لا تقبل الانفصام، كل هذا سيدفع بالنمو الاقتصادي للانخفاض إلى نحو 2.5 %.

والجدول الموالي يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة

الجدول رقم 01: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2007

البيان	2000	2002	2004	2005	2006	2007
معدل النمو الاقتصادي	2.2	4.7	5.2	5.1	5.8	6.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007 حيث وصل في 2003 إلى 6.9% بينما كان في سنة 2000 يقدر بـ2.2%، لينخفض في 2004 مقارنة بسنة 2003 إلى 5.2% أي بنسبة انخفاض تقدر بـ1.6%، إلا أنه في سنة 2007 ارتفع معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 6.5%.

وقد كان لارتفاع معدل النمو الاقتصادي هذا انعكاسا واضحا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث نما هذا الناتج بنسبة اسمية بلغت 9.1% في عام 2007 ليبلغ 9.232.7 مليار دج، مقارنة مع 8.460.5 مليار دج في عام 2006، أما من ناحية الناتج المحلي الحقيقي فبلغت نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 4.6% في 2007 حيث بلغ 5.581.1 مليار دج مقارنة مع 5.335.7 مليار دج في 2006، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي معدل نمو سنوي مركب بلغ 15.2% خلال الفترة من سنة 2003 إلى 2007، في مقابل نسبة 4.2% للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ذاتها، والجدول التالي يوضح ذلك.

إلا أنه في دراسة قام بها بنك ستاندرد تشارتريد البريطاني، فإنه يتوقع أن نسبة النمو في الجزائر خلال 2009 لن تتجاوز 2.3 بالمائة على عكس الأرقام التي تقدمها الحكومة وبعض المؤسسات العالمية والتي تتوقع بان النمو في الجزائر سيكون في حدود 4 بالمائة. وهذا راجع إلى التراجع الذي عرفته أسعار النفط خاصة وأن الجزائر تعتمد بصفة شبيهة كاملة على الإيرادات النفطية والتي ستراجع إن بقيت أسعار النفط عند المستوى الحالي إلى حدود 34 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 78 مليار دولار سنة 2008^{ix}.

2- معدل التضخم: إن ارتفاع معدل التضخم يعد أمرا منطقيا بالنظر إلى الوضع الاقتصادي العالمي الذي بات يتميز بأزمة حقيقية انعكست سلبا على أسعار المواد الأساسية مما رفع من نسبة التضخم حتى في الدول المتقدمة. والجدول الموالي يبين تطور هذا المعدل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم 02: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال السنوات الأخيرة

البيان	2000	2002	2004	2005	2006	2007
	2.2	4.7	5.2	5.1	5.8	6.5
التضخم	0.34	1.4	3.5	1.6	2.5	4.4

المصدر: د. مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص 126

-Banque d'Algérie, rapport 2008.

حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن المعدل السنوي للتضخم خلال الفترة الممتدة من فيفري 2008 إلى فيفري 2009 قد بلغ 4.7% متجاوزا المعدل المسجل في 2007 عندما بلغ 4.4%، بعدما شهد استقرارا في حدود 2.5 بالمائة في السنوات الأخيرة ولم ترتفع إلا في 2007 حيث تم تسجيل نسبة 4.4% بسبب الارتفاع في أسعار المواد الغذائية المستوردة، وترجع هذه الزيادة في معدل التضخم إلى الارتفاع الكبير في أسعار السلع الاستهلاكية بـ6.3% وزيادة بـ9.5% في المنتجات الغذائية و 18.8% في المواد الغذائية الطازجة، وزادت أسعار المنتجات المصنعة بـ1.9%، والخدمات بـ6% و المنتجات الغذائية المصنعة بـ1.0%.

ان معدلات التضخم المسجلة خلال السنتين الأخيرتين تعتبر هامة وذات دلالات كبيرة، وبالتالي فإنه على السلطات العمومية، خاصة النقدية والمالية مرافقة ذلك بإجراءات نقدية ومالية

لتفادي تأزم هذا المعدل وصعوبة التحكم فيه خاصة وان العالم مقبل على ركود اقتصادي على الأقل في المدى القصير على غرار الأزمة المالية العالمية الراهنة.

2- الإيرادات الحكومية: تشكل الإيرادات النفطية في الجزائر في حدود 90 بالمائة من إيرادات الدولة، وان أي انخفاض في هذه الإيرادات سوف يشكل بعض التهديد في الأجل المتوسط والطويل بل سوف يؤثر وبشكل كبير على كل مناحي الحياة في الجزائر. والجدول الموالي يوضح تطور الإيرادات العامة للدولة خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم 03: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال 2000-2007

2007	2006	2005	2004	2002	2000	
53.176	50.103	42.010	30.936	20.118	20.945	الإيرادات العامة و المنح (مليون دولار)
39.27	42.97	40.87	36.39	35.26	38.27	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات العامة والتي تتكون في معظمها من الإيرادات النفطية، هي في زيادة من سنة إلى أخرى حيث وصلت سنة 2007 إلى 53.176 مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرت بـ 153.93% عن سنة 2000 و 6.13% بالنسبة لعام 2006، ويرجع الارتفاع الكبير في الإيرادات بشكل أساسي إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة في ظل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة التي وصلت إلى 74.95 دولار للبرميل الواحد سنة 2007 و 145 دولار مع أواخر سنة 2008، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة الإيرادات العامة و المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ سنة 2006 نسبة 42.97% رغم انخفاض هذه النسبة سنة 2007 بمقدار 03.7% عن سنة 2006.

والجدول الموالي يبين لنا وضعية الميزانية العامة للجزائر خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم 04: العجز أو الفائض في الميزانية الحكومية

2007	2006	2005	2004	2002	2000	البيان
6.394	15.838	12.218	6.049	132	5.294	العجز أو الفائض (مليون دولار)
4.72	13.88	11.89	7.12	0.23	9.67	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007

يلاحظ تحسن الوضع الكلي للميزانية الحكومية خلال السنوات الأخيرة حيث أسعار النفط في تزايد مستمر، فقد سجلت فائضا قدر بـ 6.394 مليون دولار وذلك راجع إلى زيادة الإيرادات النفطية لترتفع نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نحو 4.72%، حيث لوحظ أعلى فائض في 2006 وذلك بمقدار 15.838 مليون دولار، أي بنسبة 13.88% إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وهنا لا بد من تقديم الملاحظات التالي:

- بسبب حالة الكساد التي سوف يشهدها العالم، يتوقع انحسار الطلب على البترول، وان هذا الانحسار

لا يقتصر على دول العالم الصناعي بل يشمل حتى الصين والدول المستورد للبتترول الأخرى. في هذا الإطار أوضح إيمانويل نوتاري مدير برنامج الاستثمار على مستوى البحر المتوسط في تقرير خاص صادر عن الشبكة الاورو متوسطة للاستثمار أن دول الاتحاد الأوروبي ستعرف تراجعا في نسب النمو بـ 1.8 بالمائة على الأقل عام 2009 وارتقَاب انتعاش محتشم بـ 0.5 بالمائة عام 2010^x.

في هذا الإطار توقعت الوكالة الدولية للطاقة، أن يشهد الطلب العالمي على النفط سنة 2009 انخفاضا بنحو 2.4 مليون برميل يوميا وهو ما يعادل ضعف حجم الإنتاج اليومي للجزائر، وذلك في ظل تداعيات الركود الاقتصادي على معدلات الاستهلاك والتي ستسجل أدنى مستوياتها منذ عام 2004.

- أما أسعار البترول فيتوقع هبوطها بعد أن تجاوزت 150 دولار للبرميل الواحد في صيف 2008 لتصل إلى حدود 40-50 دولار. فمتوسط سعر البرميل الواحد للبتترول الجزائري انخفض إلى 41.35 دولار في شهر ديسمبر عام 2008 بعدما وصل إلى 53.86 لشهر نوفمبر لنفس السنة. كما بلغ 43.86 دولار في شهر جانفي من عام 2009 ثم عاود الانخفاض إلى 42.60 دولار في الشهر الموالي أي فيفري من نفس السنة. ومن المتوقع أن يهبط السعر أكثر إذا ما طغت حالة الكساد العالمي على الساحة الاقتصادية. وعلية من المتوقع أن تتخفف الإيرادات من البترول إلى 40 مليار دولار بعد ما وصلت 77.3 مليار دولار خلال 2008. إذ بلغت عائدات الجزائر خلال الشهرين الأوليين من سنة 2009 حوالي 6.7 مليار دولار بعد أن حققت الجزائر 12 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2008. إن النقص في الإيرادات البترولية سوف يشكل التحدي الأكبر لجهود التنمية وبرامج الإنعاش المعتمدة في السنوات الأخيرة. نشير هنا انه يتوقع أن تستقر أسعار البترول في حدود 45-50 دولار للبرميل على المدى القصير، وان الأسعار لن تنهار أكثر ولأقل من 35 دولار، لان ذلك لا يخدم الجميع بما في ذلك الدول المستهلكة، رغم أن هناك فائضا في إنتاج أوبك المفترض بـ 900 ألف برميل يوميا. فلقد أبقت الحكومة العمل بالسعر المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية التكميلية للنصف الثاني من السنة الجارية 2009، عند 37 دولار لبرميل النفط معتبرة أن المؤشرات الداخلية والدولية تسير في صالح الاستمرار بهذا السعر، وانه لا مجال للحديث عن ميزانية للتكشف وان المعطيات المتوفرة لا تدعو إلى القلق بشأن تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني. إن ما يدعو الحكومة إلى هذا التفاؤل هو أنها تعطي الأولوية إلى ترشيد النفقات العمومية فيما يخص خزينة الدولة من بعض البرامج ذات الطبيعة الاجتماعية والموجه بوجه خاص إلى الفئات المحرومة والفقيرة. نشير هنا بأن سعر التوازن الأمثل حسب الخبراء الذي يسمح بامتصاص العجز في الميزانية هو 46-47 دولار للبرميل، مما يعني أن الجزائر ستضطر للجوء إلى صندوق ضبط الموازنة بصورة كبيرة لدرء العجز. إن انخفاض سعر البرميل لأقل من هذا المستوى، سيؤدي من دون شك إلى ذوبان الاحتياطي من العملة الأجنبية في مدة قليلة ويضع الجزائر في حرج كبير في حالة استمراره.

- إن قرار الجزائر بالتخلص من الديون الخارجية شكل عاملا إضافيا لتجنب البلد آثار الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى السيولة المالية التي وفرتها مداخيل البترول واستمرار الدولة في ضخ موارد مالية ضخمة لفائدة الاستثمارات العمومية الاجتماعية والخدمية، لكن فعالية ذلك مرتبط بترشيد النفقات العمومية وحسن استغلال هذه الموارد البترولية. في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن الديون الداخلية سنة 2008 بلغت 734 مليار دينار وهو رقم ذو دلالات كبيرة.

4- التجارة الخارجية: تتمحور العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر على تصدير البترول الخام بالدرجة الأولى، بسبب ضمور القطاعات الأخرى. إذ أن الصادرات خارج المحروقات وان ارتفعت من 552 مليون دولار عام 2005 إلى 1.2 مليار دولار عام 2008، فهي تضل في غالبيتها عبارة عن مواد منجمية ومشتقات بترولية وكيماوية وبتروولية^{xi}.

من جانب آخر، تميزت سنة 2007 ببروز ظاهرة جديدة، تمثلت في مستوى الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات والفائض الجاري الذي يقدر ب30.60 مليار دولار، مع ذلك بقيت مساهمة الصادرات من غير المحروقات في تشكيل ميزان المدفوعات جد ضعيفة، خاصة أمام التحدي المتمثل في انفتاح متزايد للاقتصاد الوطني.

جدول رقم 5 : تطور رصيد الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

البيان	2000	2002	2004	2005	2006	2007
رصيد الحساب الجاري (مليار \$)	8.93	4.36	11.12	21.72		
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (مليار \$)	7.57	3.65	9.25	16.94	17.73	29.55

مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص 126

Banque d'Algérie, rapport 2008

ان المتخصص لطبيعة الترابط بين القطاعات الاقتصادية، فانه يوجد نمطا ضعيفا للتشابه بين القطاعات الاقتصادية، وهذا يعني من دون شك أن النسيج الهيكلي الذي يجمع بين الأنشطة الاقتصادية والقطاعات يتميز بكثرة فجواته. فالاقتصاد الجزائري يكاد يستورد أكثر احتياجاته الاستهلاكية وبنسبة اكبر من احتياجاته الاستثمارية. وبسبب انخفاض أسعار البترول وبالتالي إيرادات الدولة فان قدرة الاقتصاد الجزائري للاستيراد ستواجه تحديات كبيرة وصعوبات كثيرة إذا ما استمرت وطال أمد هذه الأزمة المالية العالمية.

من جانب آخر، تشير إحصائيات البنك المركزي لسنة 2008 تراجع نسبة تغطية واردات السلع والخدمات مقابل احتياطي الصرف إلى قرابة 36 شهرا مقابل 40 شهرا العام 2007، ويرتقب أن تعرف هذه النسبة تراجعا مستمرا بالنظر إلى استمرار نمو الواردات الجزائرية بنسبة تفوق الـ 10 بالمائة سنويا.

نشير هنا إلى بروز ظاهرة خطيرة جدا خلال السنوات الأخيرة في ظل الطفرة البترولية وهي التفاقم الرهيب لقاتورة الواردات التي تجاوزت حدود 40 مليار دولار خلال سنة 2008 ويتوقع ارتفاعها بـ 5 بالمائة نهاية 2009، لعدة أسباب فنية وأخرى اقتصادية، منها الانخفاض الكبير في سعر الدولار الذي يمثل بالنسبة للجزائر عملة التصدير بنسبة 98 بالمائة من الصادرات مقابل الاورو، الذي يمثل بالنسبة للجزائر 60 بالمائة من الواردات السنوية، حيث تراجعت قيمة الدولار من 1.28 دولار للاورو الواحد في جانفي 2009 إلى 1.42 نهاية شهر جويلية من نفس السنة. كل هذا يشكل تهديدا للاقتصاد الجزائري في ظل هذه الأزمة المالية العالمية. إضافة إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد وبشكل كبير على النفط مع ضعف الاقتصاد الحقيقي وضعف تشابكه القطاعي.

5- **الاستثمارات:** رغم الأزمة المالية العالمية التي لاحت في الأفق منذ بداية القرن الحالي وتجلت بكل وضوح مع نهاية عام 2008، إلا أن عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال السداسي الأول من سنة 2009 بلغ حدود 11800 مشروع جديد، بقيمة استثمار بلغت 480 مليار دينار، أي أن هذا العدد ارتفع بنسبة 47 بالمائة مقارنة بما تم تحقيقه خلال السداسي الأول من سنة 2008. إلا أن ما يؤخذ على هذه الاستثمارات، هو أنها ما تزال متمركزة في قطاعي النقل والبناء بنسبة 86 بالمائة من إجمالي المشاريع المصروفة و 66 بالمائة من قيمة الاستثمارات. بينما عادت المرتبة الثانية لقطاع الخدمات حسب أهميتها وعددها بأكثر من 1080 مشروع، بينما القطاع الصناعي وهو خالق التراكم والثروة وأساس بناء التشابك الصناعي والاقتصادي لم يسجل سوى 431 مشروع استثماري بقيمة 81 مليار دولار. من جانب آخر فإن تمركز المشاريع يبقى محصورا في المناطق الشمالية وخاصة في المدن الكبرى. إن مثل كذا وضع لن يمكن الجزائر لا في المدى الطويل ولا حتى في المدى القصير من تجنب الصدمات خاصة الخارجية وهي على مشارف الاقتصاد الوطني إذا ما قاومت الإجراءات المتخذة هنا وهناك لمعالجتها عالميا.

من جانب آخر، وفي إطار تشجيع الاستثمارات، فقد بادرت الدولة بإنشاء الصندوق الوطني للاستثمار الذي يعنى بتمويل مشاريع الاستثمارات العمومية خارج المحروقات و المدرجة ضمن ميزانية الدولة. إن مثل هذا الإجراء من شأنه، ترقية التمويل البنكي المحلي للمشاريع الكبرى بدلا من السعي للاستدانة الخارجية مع تشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة و الاستثمارات الوطنية لترقية الإنتاج و التصدير خارج المحروقات.

تشكل مشكلة ضعف السيولة النقدية العالمية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية عقبة أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر، ولهذا يتوقع أن تتلأ مساعي الاستثمار الخارجي بالجزائر. إن إحصائيات بنك الجزائر تقول بان الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية في الجزائر بلغت 590 مليون دولار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2008 مقابل 480 مليون دولار في الثلاثي الأول من نفس السنة و 1 مليار خلال الثلاثي الرابع مقابل 240 مليون خلال الثلاثي الثالث من نفس السنة. أي أنها بلغت 2.31 مليار دولار عام 2008 مقابل 1.37 مليار دولار عام 2007.^{xii}

إلا أن ما يلاحظ هو إن نسبة هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات تبقى دائما الأهم والأعلى، إذ استفاد من عدد من المشاريع في مجال البتروكيمياة والاستكشاف. أما الاستثمارات الأخرى خارج المحروقات فتضل محصورة في عدد من القطاعات مثل الصناعات الغذائية والخدمات التي تعرف تواجدا للعديد من الشركات الأجنبية والهيئات ومكاتب الخبرة والدراسات.

ما يمكن الإشارة إليه هو إن الجزائر حسب تصنيف البنك العالمي للتنمية تحتل المرتبة 55 ضمن قائمة الدول الأكثر حماية للاستثمارات الأجنبية. من جانب آخر، فإن الظرف العالمي لا بد وان تكون له آثار سلبية على حجم ونوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

6- **أثر الأزمة على الجهاز المصرفي الجزائري:** يرى الكثير من الاختصاصيين بان اثر الأزمة المالية على الجهاز المصرفي ا محدودا جدا لعدة أسباب:-

- توافر السيولة لدى الجهاز المصرفي الجزائري، فقد حققت السيولة المحلية نموا بلغ 21.17% في عام 2007 وذلك مقارنة بنسبة 18.67% خلال 2006، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية

والجدول الموالي يبين تطور السيولة المحلية في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات 2000-2007.

جدول رقم 06: معدلات النمو في السيولة النقدية المحلية

نسب مئوية

البيان	2000	2002	2004	2005	2006	2007
السيولة النقدية	10.03	17.30	11.14	11.23	18.67	21.17

المصدر:- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة؛

-تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة

تشير البيانات إلى أن صافي الموجودات الأجنبية للأجهزة المصرفية قد اثر على السيولة المحلية حيث سجلت الجزائر اثر توسعي لصافي الموجودات الأجنبية بلغ 34.23% وذلك في ظل ارتفاع أسعار النفط و ارتفاع الاحتياطات الخاصة، أما بالنسبة للائتمان المحلي فقد كانت له آثار انكماشية على السيولة المحلية في عام 2007، أما صافي البنود الأخرى و التي تتضمن جميع العناصر في ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف الجارية التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول و الخصوم الأجنبية و الائتمان المحلي و الإجماليات النقدية، ويشمل ذلك رأس المال و الاحتياطات بما في ذلك المقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة و الأصول الثابتة و الأصول و الخصوم غير المصنفة و الحسابات المعلقة و الحسابات تحت التسوية وكذلك تعديلات التقييم، وقد كان لصافي التحركات لهذا البند في عام 2007 أثر انكماشى على السيولة المحلية. والجدول الموالي يبين التغير السنوي في العوامل المؤثرة في السيولة المحلية

جدول رقم 07: التغير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية (2004-2007)

كنسبة مئوية

البيان	2004	2005	2006	2007
صافي الموجودات الأجنبية	33.15	33.99	91.95	34.23
الائتمان المحلي(صافي)	16.03	-	28.97	-
صافي البنود الأخرى	13.11	-2.69	35.70	20.36

المصدر:- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة؛

-تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة

- أن تكامل القطاع المالي الجزائري في النظام المالي العالمي مازال محدودا وان النظام المصرفي الجزائري لم يندمج بقوة في النظام العالمي.
- من جانب آخر إن اعتماد الجزائر على نظام مصرفي عمومي مكنها من تجنب الصدمة التي أفرزتها الأزمة العالمية على الأقل لفترة لا تقل عن أربع سنوات حسب الخبراء. رغم إن هذا النظام المصرفي ما زال في نفس الوقت يشكل اكبر عائق في وجه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. ذلك أن المستثمرين يفضلون المناطق التي تعتمد على أنظمة مصرفية متحررة من القيود الحكومية وتتصرف بشكل مرن مع المشاريع الاستثمارية الأجنبية، وهو ما تفتقده الجزائر.
- تبنى بنك الجزائر قانون النقد والقرض سنة 1990 و خطة إصلاح الجهاز المصرفي خلال الفترة 2004-2008 والتي شجعت على الاندماجات لخلق كيانات مصرفية قوية، وتضمنت إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك وتنقية محافظ البنوك من الديون الرديئة.
- الضوابط التي وضعها بنك الجزائر في مجال منح الائتمان والقيمة التسليفية للضمان ونسب

السيولة والاحتياطي والحدود القصوى لاستثمارات البنك في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية.. الخ وفي هذا الصدد فقد أقرت الحكومة قانونا يقضي بتوقيف القروض الاستهلاكية الموجهة للأشخاص والعائلات التي بلغت سنة 2008 ما قيمته 100 مليار دينار وتطورت بنسب تراوحت بين 20 إلى 25 بالمائة مقارنة بسنة 2007 وهي موجهة كلها لشراء السيارات والأجهزة الالكترونية وتأثيث المنازل. إن مثل هذا القرار من دون شك لا بد وأن تكون له آثار ايجابية على تقليص الطلب من جانب وتخليص البنوك من خطر عدم قدرة المستهلكين على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه هذه القروض.

- سعيا وراء التخفيف من مشكلة السكن، فان الحكومة أصدرت قرارا لتوسيع نشاط الشركة العامة لإعادة التمويل العقاري وذلك بوضع قواعد ممارسة البنوك لأنشطة التمويل العقاري من اجل تحريك السوق العقاري والرفع من قدرة التمويل طويل الأجل للبنوك التي تتوافر على سيولة ناهزت 65 مليار دولار اغلبها سيولة قصيرة الأجل. إن تطبيق ونجاح مثل هذه السياسة يحتاج إلى توافر شروط وقواعد واضحة وشفافة لتجنب مخاطر الإفلاس وعدم قدرة المستهلكين على الإيفاء بسداد هذه القروض وبالتالي السقوط في أزمة مالية واقتصادية قد لا تحمد عقباها. كما إن البنوك لازالت في الحدود الآمنة للائتمان العقاري.
- الاهتمام بإدارة المخاطر بوضع بنك الجزائر مجموعة من القواعد التي تتعلق بأسس إدارة المخاطر الائتمانية وتكوين المخصصات لكل من القروض والالتزامات العرضية والارتباطات والقروض لأغراض استهلاكية ولأغراض عقارية.. الخ.
- انخفاض حجم الاستثمارات المالية للبنوك في الخارج مقارنة بحجم ودائعها، رغم أن الاحتياطات الدولية بلغت 143.1 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2009، منها 50 مليار دولار مودع في سندات وأذون خزانه أمريكية وأوروبية وهي سندات ممتازة ومضمونة كما بلغت احتياطات صندوق ضبط الواردات حوالي 60 مليار دولار لم يتم استخدامها حتى الآن.

7- **اثر الأزمة المالية على الاحتياطات الجزائرية:** تعززت الوضعية المالية الخارجية في الجزائر بشكل خاص في 2007 كما يشهد على ذلك الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الذي يمثل تقريبا ضعف الرصيد المسجل في 2006 بل وفي 2005 أيضا، ويعتبر هذا الأداء أيضا معتبرا بالنظر إلى أن هذا الفائض الإجمالي أصبح يقارب فائض الميزان الجاري الذي يغذى الاحتياطات الرسمية للصرف، حيث انتقلت أرقام الاحتياطات الرسمية للصرف من 77.781 مليار دولار في 2006 الى 90.960 مليار دولار في نهاية جوان 2007 ليبلغ 110.180 مليار دولار نهاية 2007، حيث تزامنت الزيادة المستمرة في الاحتياطات الرسمية للصرف في هذه السنوات الأخيرة، مع تنويع عملات التوظيف من اجل تسيير أفضل لخطر الصرف بين العملات الرئيسية، إضافة إلى ذلك رفع بنك الجزائر بشكل أكثر التوظيفات في الأصول عديمة المخاطرة، حتى وان كان عائد بعض هذه الأدوات يوجد ضريبا في حالة انخفاض.

الجدول رقم 08: تطور الاحتياطات من العملة الأجنبية خلال 2000-2007

البيان	2000	2002	2004	2005	2006	2007
الاحتياطات الإجمالية (مليار \$)	11.9	23.11	43.11	56.18	77.781	110.18
الدين الخارجي (مليار \$)	25.088	22.550	21.411	16.485	5.062	4.889
سعر الصرف (مقابل \$)	75.31	79.68	72.06	73.36	72.64	69.29
السعر الموحد للبرميل (دولار للبرميل)	28.5	25.24	38.66	54.64	65.85	74.95

مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص 126؛ Banque d'Algérie, rapport 2008.

- تشير التقديرات الخاصة ببنك الجزائر أن قيمة الاحتياطي الجزائري المكون من 55 بالمائة من العملة الأوروبية (الارو) و 40 بالمائة من الدولار كانت تقدر بـ 143.10 مع نهاية سنة 2008 لتصبح في حدود 145 مليار دولار في السداسي الأول في سنة 2009. كما أن الاحتياطي من الذهب سجل تراجعاً مقارنة مع بداية سنوات 2000، ووصل في نهاية جوان 2009 إلى 173.6 طن و احتلت بذلك الجزائر المرتبة 21 عالمياً. مثل هذه الإمكانيات سوف تجعل من الاقتصاد الجزائري بعيداً عن الأزمة المالية العالمية على الأقل في المدى المتوسط.
- تعد سندات الخزينة الأمريكية بمثابة شهادات مالية بنسبة فائدة قارة ومؤمنة تصدره الحكومة الأمريكية. ما يشار إليه فيما يخص هذه السندات هو أنه بعد قرار الحكومة الأمريكية ابتداء من 31 أكتوبر 2001 توقيف سحب سندات الخزينة طويلة الأجل "30 سنة" فان أغلبية الدول من بينها الجزائر ركزت على توظيف أموال احتياطياتها على شكل سندات خزينة مدتها 10 سنوات إلى غاية إعادة إدراج سند الخزينة لمدة 30 سنة في فيفري 2006. وقد عرفت هذه السندات اضطراباً ثم تراجعاً اثر سلباً على قيمة تحصيل احتياطي الصرف الجزائري.
- لقد سجل الخبراء أن السندات سجلت مؤخراً أسوأ خسائر لها منذ سنة 1994، إذ تراجعت بنسبة 10 بالمائة، ويؤثر تراجع أو اضطراب مردودية سندات الخزينة الأمريكية على احتياطات الصرف الجزائري التي تبقى متواضعة إذ تقارب 50 مليار دولار مقارنة بأكبر الاحتياطات مثل الصين 744.2 مليار دولار واليابان 661.9 مليار دولار.
- إن الأرقام التي قدمها بنك الجزائر تبين تراجع مردودية احتياطي الصرف الجزائري المودع في الخارج ما بين نهاية 2007 وبداية 2009 على خلفية الأزمة المالية العالمية. رغم زيادة ونمو هذه الاحتياطات التي بلغت 110.18 مليار دولار نهاية 2007 و ارتفاعها إلى 123.46 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من 2008 ليصل إلى 140.46 مليار دولار خلال الثلاثي الثالث من نفس السنة، وبلغ حدود 145 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من عام 2009. إلا أن ما يسجل عن مردودية هذه الاحتياطات هو أنها لم تسجل سوى أرقاماً متواضعة إذ لم تصل حتى إلى 10 مليار دولار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2008^{xiii}.
- إن نسب المردودية الخاصة باحتياطات الجزائر بدأت تقل مقارنة بالسنوات الماضية بالنظر للوضعية المالية العالمية، مما يربك في اتخاذ القرار فيما يخص كيفية تسيير جزء كبير من هذه الاحتياطات، باستثناء التوظيفات التي تتم على شكل سندات خزينة أمريكية على المدى الطويل (10 سنوات و 30 سنة) بنسبة فائدة متواضعة لا تتجاوز 1.4 بالمائة.
- من جانب آخر بلغت الاحتياطات في صندوق ضبط الواردات إلى غاية بداية شهر مايو من عام 2009 ما قيمته 4280 مليار دينار، أي ما يعادل 60 مليار دولار، لم تستخدمه الجزائر لحد الآن، علماً أن المديونية الخارجية تراجعت إلى أقل من 600 مليون دولار^{xiv}.
- من جانب آخر لم يعد الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل في نهاية 2007 يمثل سوى 3.62% من إجمالي الناتج الداخلي، حيث انخفضت الديون الخارجية إلى 4.8 مليار دولار في نهاية 2007 بعدما كان حجمها الإجمالي يفوق الـ 30 مليار دولار في 1999، أي أن نسبة خدمة الدين أصبحت لا تتجاوز 2.26%، حيث سمح التنفيذ المستمر للقرار الاستراتيجي المتعلق بتخفيض الدين الخارجي للجزائر استعمالاً اقتصادياً كفنناً للموارد المالية المتاحة، لا سيما وأن الاضطرابات الجارية في الأسواق المالية الدولية قد أدت إلى تشديد شروط القرض في البنوك الدولية. كما أن

تسديد الفوائد الخاصة بالديون الخارجية للجزائر شهد انخفاضا كبيرا سنة 2007، حيث لم يتجاوز 230 مليون دولار مقابل 760 مليون دولار سنة 2006 ومليار دولار سنة 2005، وكانت الجزائر قد سددت بين 1986 و 2006 ما مقداره 117.9 مليار دولار كديون خارجية منها 84 مليار دولار لتسديد الديون المستحقة و 34 مليار دولار لتسديد فوائد الديون.

- ومن التدابير الوقائية التي اعتمدها الجزائر لتجنب صدمات الأزمة المالية هو التخطيط لإنشاء "صندوق سيادي" مكلف بتطوير-بالشراكة مع القطاع الخاص- قواعد تنمية اقتصادية متوازنة، يكون مدعما بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين، وهو صندوق للتوظيف المالي يكون ملكا للدولة ويسير الادخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة من أسهم وسندات وهو ما قد يعزز من إصلاحاتها المصرفية والتسيير الإداري للاقتصاد خاصة وأن توظيفاتها تدنت ويجب توخي الحذر.

الاقتراحات:

إنّ انخفاض أسعار البترول و المواد الأولية في الأسواق العالمية من شأنه أن يؤدي إلى نشوء حالات اقتصادية عسيرة بالنسبة للدول النامية المصدرّة خاصة الجزائر، التي قد تعاني بسبب ذلك من عجز في موازين مدفوعاتها، ونقص في تمويل استثماراتها، الأمر الذي قد يعيد البعض منها إلى شبح المديونية ورهن مواردها و إمكاناتها. في هذا الإطار فانه يتوجب:

- 1- ضرورة التقيد بضبط الموازنة وترشيد النفقات العمومية والبحث في كيفية نجاعتها في سياق اعتماد الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو. وان الجزائر لا يمكنها الارتكاز فقط على النفقات العمومية لتحقيق النمو بل يتعين عليها تنويع اقتصادها لضمان نسبة نمو قادرة على الوقوف أمام الصدمات الداخلية والخارجية.
- 2- إن الأزمة المالية الحالية أثرت سلبا على صناعة البترول، وتفرض تحديات كبيرة على الدول المنتجة. لقد نتج عن الأزمة انخفاض حاد في أسعار البترول، إذ تراجع سعر البترول من حوالي 150 دولارا في منتصف العام 2008 إلى أقل من 40 دولارا في بدايات سنة 2009، وذلك نتيجة هبوط التوقعات المستقبلية للطلب العالمي بفعل انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي، التي يتوقع أن تبلغ مستويات قياسية لم تبلغها منذ عقود.
- 3- تنويع مصادر الدخل للجزائر، على خلفية الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على أهم مداخل الجزائر "البترول والغاز" وذلك عن طريق تنويع اقتصادها وعصرنة القطاعات الاقتصادية.
- 4- الحذر من العودة السريعة إلى حلقة الاستدانة الخارجية في حال استمرار أسعار النفط في الأسواق العالمي في الانخفاض، كون الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من الخروج من الحلقة المفرغة للاعتماد الكامل على المداخل الريعية، وفشله لحد الآن في بلوغ مرحلة مقبولة من التنوع.
- 5- من جانب آخر فان معدلات التضخم المسجلة خلال السنتين الأخيرتين تعتبر هامة وذات دلالات كبيرة، وبالتالي فانه على السلطات العمومية، خاصة منها البنكية والمصرفية مرافقة المؤسسات الوطنية لجعلها أكثر تنافسية ومعالجة أوضاعها المالية التي لم تصل إلى المعايير اللازمة والمعمول بها دوليا من حيث حجم الإنتاج والإنتاجية، إلى جانب ضرورة إنشاء مؤسسات استثمارية تسمح بتمويل المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 6- إعادة الاعتبار للقطاعات الإستراتيجية في الصناعة العمومية الذي لا يمثل في الوقت الحاضر سوى 5 بالمائة من الناتج المحلي الخام نتيجة غياب الرؤية الواضحة و الإستراتيجية الصحيحة لتطورها وتحميلها لأعباء اجتماعية خاصة في مجال التشغيل مما جعل دورها

غير واضح و موجه للربح والمردودية، إذ أن نسب الإنتاجية تراجعت بصورة مستمرة إلى حدود تقل عن 40 بالمائة، إضافة إلى عدم تجديد أدوات الإنتاج و نقص المواد الأولية في وقت كانت السوق مفتوحة و برزت بدائل ضاعفت من مصاعب القطاع الصناعي العمومي.

خاتمة:

رغم الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي إلا أن تداعياتها على الاقتصاد الجزائري لم تكن ذات اثر ملفت للانتباه فحسب التقارير الرسمية المحلية أو حتى الأجنبية، فإنها تشير إلى إن الاقتصاد الجزائري حقق نتائج ايجابية اقتصادية وماليا في سياق أزمة مالية دولية خطيرة لسنتي 2008 و2009. إذ أن الناتج المحلي الخام للجزائر سجل ارتفاعا نتيجة تسجيل ديناميكية في قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الصناعة و الخدمات، وذلك بالرغم من انخفاض مداخيل صادرات المحروقات. كما تحققت فوائض في الحساب الجاري ، في الوقت الذي تم الاحتفاظ بالمستوى المنخفض للمديونية الخارجية التي أصبحت لا تمثل سوى نسبة بسيطة من الناتج الداخلي الخام، من جهة أخرى ، بلغت قيمة العائدات المتراكمة على مستوى صندوق ضبط الإيرادات مستويات قياسية كما ان السيولة المالية للبنوك الجزائرية بلغت مستويات مقبولة لتغطية حاجات الاقتصاد الوطني، الى جانب عدم اندماج هذه البنوك في النظام المصرفي ، الى غير ذلك ، مما مكن الاقتصاد الجزائري من الصمود أمام الأزمة المالية الدولية.

ⁱ <http://alnoor.se/extra/26.doc>

ⁱⁱ - إبراهيم علوش، " نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-FB9E-4E4C-8537-

ⁱⁱⁱ عرفات تقي الحسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر عمان، 1999، ص.200

^{iv} المازق الفكري للنظام الراسمالي و الازمة الاقتصادية العالمية، جامعة الاسراء ص 9

^v http://www.aleqtisadi.net/mohamed_uosef21-01-2009.doc

^{vi} حازم الببلاوي، " الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم "، ص.3.

^{vii} د. قحطان عبد سعيد السامرائي: اقتصاد الفقاعات، دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الراسمالي مع إشارة إلى الأزمة المالية 2008، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية و المالية في جامعة الإسراء. الأردن، 28-29/4/2009

^{viii} <http://www.aman-palestine.org/Documents/PrivateSector/FinancialCrisesEgyptMashat.doc>

^{ix} جريدة الخبر 2 مارس 2009

^x جريدة الخبر 6 افريل 2009

^{xi} جريدة الخبر 13 ماي 2009

^{xii} جريدة الخبر 10 ماي 2009

^{xiii} جريدة الخبر 02 ماي 2009

^{xiv} جريد الشروق 15 ماي 2009